



## ملاحظات ختامية

على أن هناك أموراً أخرى كثيرة لا زالت في مرحلة الخطر. ففي الاحتفال بمرور عشر سنوات على مؤتمر المرأة في بكين، سوف تجيل حركات المرأة الفكر، ليس فقط في استمرار هيمنة الليبرالية الجديدة على بعض المجالات المهمة في صناعة السياسة، ولكن، أيضاً، في التحديات التي فرضتها التحولات الأخيرة في الجغرافيا السياسية والأشكال الجديدة من سياسات الهوية الدينية على المستوى العالمي، والوطني، وتحت الوطني. وطموحات المرأة في التغيير الاجتماعي قد تجد نفسها في المرتبة الأخيرة من اهتمامات الأمن. إن الأحادية تؤدي إلى تآكل إطار التعددية الذي كدّت، من خلاله، الشبكات النسوية العابرة للقوميات لدفع نظام حقوق المرأة على مستوى العالم عبر سنوات طويلة. في مناخ قطبي الأيديولوجية، تسود فيه قضايا الأمن وتُشَبَّط فيه المعارضة الداخلية، يتطلب الحفاظ على مساحة مستقلة - تستطيع جماعات وحركات المرأة من خلالها أن تتعامل مع القضايا المهمة والخلافية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبالحرريات الليبرالية - نشاطاً سياسياً وبناء تحالفات مع الحركات الاجتماعية الأخرى، والأحزاب السياسية والدول.

### التحرير الاقتصادي

أولاً التقرير - عند نظره في منجزات التسعينيات - أهمية خاصة للمساهمة التي يمكن أن تقدمها سياسة التنمية، فيما يتعلق بزيادة أو تقليص تبعية المرأة. وقد ذهب إلى أنه من بين أسباب استمرار عدم المساواة بين الجنسين سيادة السياسة الاقتصادية الصارمة يتركزها على التقييد النقدي والمالي. لم يكن التحرير الاقتصادي سلساً ولا غير مُعَارَضٍ، وكانت هناك، دائماً، مساحة لتجريب السياسات ولإتباع سياسات

يزداد دور المرأة اليوم ظهوراً وتأثيراً في حركات المرأة حول العالم، وفي منظمات المجتمع المدني، وفي المجتمعين الحكومي والسياسي، وفي مؤسسات التنمية الدولية. وقد غيرت عمليات المقرطة، والتي ساهمت فيها حركات المرأة، من ظروف انخراط جماعات النساء في النشاط السياسي. فعلى الرغم من الانتكاسات الأولى وفقدان قوة الدفع في البداية، تم تكييف الاستراتيجيات ومراجعتها حتى تساعد المرأة على اكتساب السلطة السياسية في ظل القواعد الديمقراطية للعبة. وقد ساهم دخول المزيد من النساء إلى الهيئات التشريعية الوطنية وكذلك إلى المجالس المحلية وغيرها من الهيئات المُدارة محلياً، في تعميق الديمقراطية حول العالم، مع توفير نوافذ مهمة لممثلات النساء ومستشارتهن، تستطعن من خلالها صياغة مختلف الأولويات في صناعة القرار على المستويين الوطني والمحلي.

لقد انضمت جهود "النسوقيات" إلى مطالب الحركات النسائية المدوية، وتضافرت مع جهود الدولة والمشرعات النسائيات فعملن جميعاً بجد من أجل جعل القوانين الوطنية أكثر استجابة لصحة المرأة الإيجابية وحقوقها، وأكثر منعاً للعنف والتمييز ضد المرأة، بغض النظر عن مكان حدوث تلك الانتهاكات أو شخصية مقترفيها. إن المحاكمات الدولية الشهيرة التي أجريت لمقترفي الاعتداءات الجنسية أثناء الحرب بوصفها جريمة ضد الإنسانية، تعني أن الفاعلين المسؤولين عن العنف الجنسي تتم الآن مساءلتهم، ليس أمام مواطني دولهم فقط، ولكن أمام المجتمع العالمي.

لقد اجتمعت تلك الحركات السياسية والتشريعية الصريحة إلى عمليات طويلة من التغيير الاجتماعي في الأسرة وفي الممارسات الثقافية؛ لتدخل المزيد من النساء إلى المجال العام. وبعد انقضاء عقد على مؤتمر بكين، أصبح هناك الكثير الذي يمكن الاحتفاء به بالفعل.

لأعقابهم، ربما في مقابل الوعد بالحماية والأمن عند التقدم في السن.

بيد أن المساواة بين الجنسين سوف تبقى، بالنسبة للغالبية العظمى من النساء، حلمًا بعيد المنال، طالما ظلت حسابات السوق هي الحكم الأساسي في السياسات. فالوصول إلى المساواة بين الجنسين يتطلب دعم أنظمة الضمان المتبادل ضد الفشل في الوفاء بالتزامات مع قابليتها للمساءلة العامة. وهو ما يعني الاستثمار في مجالات لا تستطيع وصفات السياسات السائدة أن تضمنها: حسن أداء خدمات الصحة العامة والتعليم والنفاذ إليها، ومعايير وحقوق العمالة التي تحمي تشغيل المرأة وظروف عملها، والاستثمار في توفير الحكومة لطائفة واسعة من الخدمات التكميلية (المياه النظيفة، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق المرصوفة، ورعاية الأطفال) من أجل دعم اقتصاد الرعاية.

إن امتلاك حقوق قوية يعني النفاذ إلى عملية قابلة للمساءلة، لا يخضع فيها الوصول إلى الموارد لتحكم موظف حكومي، ولا تعتمد على الحظوة لدى صاحب العمل أو لمزاج الزوج، أو لسلطة تحديد السعر التي يملكها المورد المحتكر.<sup>1</sup> إن التمكين الحقيقي يعني امتلاك بدائل مؤسسية حقيقية للاعتماد على العلاقات الأسرية أو الزوجية، وللأسواق وأصحاب العمل، وللفاعلين في القطاع العام والفاعلين غير الحكوميين، عندما تصبح شروط أي من هذه العلاقات غير مقبولة. إنه يعني وظيفة محترمة وحقوق عمل، وإعانات عادلة في مختلف مراحل الحياة، مثل مرحلة الوصول إلى سن متقدمة، أو المرض، أو الإعاقة، أو أوقات تقديم الرعاية المكثفة. إنها تعني، أيضاً، اقتسام أكثر تساوياً بين الرجل والمرأة للرعاية غير المأجورة، وبالتالي، إعادة تعريف العمل لكل الوقت.

## احتواء الليبرالية؟

نتيجة لانتشار عدم الرضا عن أجندة الليبرالية، تولد اهتمام أكبر، الآن، بالسياسات الاجتماعية وقضايا الحكم. وهناك رؤية لدى بعض الدوائر السياسية مؤداها أن العولمة لو أريد لها أن تستمر فيجب أن يتم "ترويضها" أو "احتواؤها" من خلال سياسات اجتماعية وإصلاحات سياسية.<sup>2</sup> بيد أن الإمكانية الكاملة لتلك التحركات الإيجابية تقوضها هيمنة "أصولية السوق" في بعض أهم مجالات صناعة السياسة تأثيراً.<sup>3</sup>

مغايرة للنظام السائد، سواء فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي أو السياسات الاجتماعية. وحيثما اتبع صناع السياسة وصفات السياسة السائدة - سواء بضغط من واشنطن أو بمحض إرادتهم - جاءت النتائج مخيبة للآمال، حتى وفق تقديرات مصمميها. لقد أصبحت سبل الرزق في الريف أقل أمناً (وأكثر تنوعاً كذلك) في السياقات التي تزامن فيها تقليص دعم الدولة للزراعة المحلية مع زيادة التعرض للمنافسة من المنتجين المدعومين. وعندما تعرضت أسواق السلع العالمية لتقلبات وكساد وقعت أعداد كبيرة من الناس في دوائر الفقر والجوع، بل والمجاعة.

ويرتبط عدم الأمان، أيضاً، بنمو الاقتصاد غير الرسمي حول العالم؛ حيث أصبحت "المرونة" تعني إضعاف معايير العمالة بدلاً من أن تؤدي إلى خلق توازن أكبر بين العمل والحياة. ومع ضعف برامج الصحة العامة والرعاية، وهشاشة البنية التحتية وهزال آليات الحماية الاجتماعية، زاد العبء على توفير المرأة والفتاة للرعاية غير المأجورة، إلى درجات غير مقبولة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يحصد وباء نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز أعداداً متزايدة من الأرواح. في الوقت نفسه، أصبح قيام كل أفراد الأسرة المعيشية - رجالاً كانوا أو نساء، صغاراً أو كباراً - ضرورياً على نحو أكبر، حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات في ظروف يزداد طابعها التجاري.

بيد أنه من المهم أن نشير إلى أن أجندة السياسة الاقتصادية، التي لم تكن في صالح الكثير من النساء والرجال حول العالم، قد وفرت، أيضاً، فرصاً جديدة لبعض الجماعات الاجتماعية، بمن فيها بعض النساء المنخفضات الدخل. فالوظائف في الصناعات التي تستهدف التصدير، وفي المزارع الرأسمالية التي تنتج حاصلات زراعية "عالية القيمة" موجهة للتصدير، حول العالم، وبغض النظر عن مدى هشاشتها أو قصر عمر الوظائف فيها، وبغض النظر عن انخفاض الأجر وظروف العمل غير الملائمة فيها، أفادت بعض النساء بالفعل؛ حيث وفرت لهن أول دخل خاص، وعلاقات اجتماعية خارج حدود القرابة والجيرة، وفرصة تأخير الزواج المبكر، وربما الادخار لمستقبل أفضل، والاستثمار في تعليم الأبناء، وكلمة أقوى في كيفية تخصيص موارد الأسرة المعيشية. ربما لم يُلْه ذلك تبعية المرأة واعتمادها على حماية الرجل، ولكنه منح بعض النساء، على الأقل، أدوات لتقويض دعائم النظام الأبوي. وبالنسبة لمن يملكون رؤوس أموال وموارد أكبر، وفر تحرير الأسواق فرصاً للتجارة والاستثمار، وشراء الأراضي والمساكن باسمهم، وتوريثها

المرأة، حسبما يرى التحليل في هذا التقرير. فللمرأة من يعتمد عليها، كما أن عليها أعباء في الرعاية. وقد تخنق "صوتها" السياسي المؤسسات المتحيزة تجاه النوع الاجتماعي، والمفاهيم المحدودة للمشاركة التي تنجم عن بعض إصلاحات الحكم.

## نحو أجندة سياسات تعادل بين الجنسين

أي اقتراحات لبدائل يجب أن تتعفف عن وضع "حل واحد يناسب الجميع" كما فعلت الأساليب الأصولية، نظراً لضخامة الاختلافات المؤسسية، والتاريخية، والاجتماعية، والسياسية، بين الدول.<sup>8</sup> إن وضع سياسة اقتصاد كلي تراعي المساواة بين الجنسين هو فنٌ بمعنى ما، ليس له وصفة بسيطة. بيد أن هناك بعض المبادئ الإرشادية التي ينبغي على سياسات الاقتصاد الكلي أن تلتزم بها: تحاشي سياسات الانكماش التي تضحي بالنمو وخلق فرص العمل، ووضع المساواة كهدف محوري في قلب صناعة السياسة بجوار الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وضمان التجانس والتكامل بين السياسات القطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي. وبعبارة أحد رواد الاقتصاد:

"الاتجاه المالي المحافظ له منطق سليم ويفرض متطلبات شديدة، ولكن متطلباته يجب تفسيرها في ضوء الأهداف الكلية للسياسة العامة. ومن المهم هنا الانتباه إلى دور الإنفاق الحكومي في توليد العديد من القدرات الأساسية وضمانها، ويجب وضعه في الاعتبار بالتوازي مع الحاجة العملية لاستقرار الاقتصاد الكلي. والواقع أن هذا الأخير يجب تقييمه داخل الإطار الواسع للأهداف الاجتماعية."<sup>9</sup>

على الرغم من أن النمو الاقتصادي يوفر الظروف اللازمة للفكك من الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، وتوليد الموارد اللازمة لسياسة إعادة التوزيع، فهو ليس بكاف وحده لتحقيق المساواة بين الجنسين. إن معدلات النمو في شرق آسيا، والتي لقيت مديحاً على نطاق واسع، ربما تكون قد أفرزت مجتمعات مساوية نسبياً فيما يتعلق بتوزيع الأصول والدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية والأسر المعيشية، ولكنها كانت أبعد ما تكون عن المساواة فيما يتعلق بآثار ذلك على النوع الاجتماعي والعلاقات بين الجنسين. لا يعني ذلك أن النمو ضار، بطبيعته، بالمساواة بين الجنسين، ولكنه يعني التأكيد على أن بعض مسارات النمو قد تتوازى مع نظام لا يساوي بالمرّة بين الجنسين، أو ربما يقوم على عدم المساواة هذه. فعلى سبيل المثال، قد

إن القلق الاجتماعي وأوجه عدم المساواة التي تسببت فيها السياسات الاقتصادية الحالية، أكثر حدة من العلاج المطروح. ومن شأن هذا العلاج أن يكون تكراراً لمحدودية شبكات الأمان الصغرى، التي تم تجربتها كثيراً، في فترة التكيف الهيكلي. في ظل تحرير التجارة (الذي يقلص الضرائب على الواردات والصادرات)، وضغوط حركية رأس المال (التي تقلص الضرائب على الشركات، ومكاسب رأس المال، وضرائب الدخل) يصعب كثيراً على الحكومات أن توفر العائدات اللازمة لتمويل الخدمات العامة والتحويلات التي من شأنها تعويض خسائر السياسات الاقتصادية. وعلى الإجمال هناك افتقار إلى التجانس والتكامل بين السياسات القطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي.

لقد أصبح من المعترف به، الآن، على نطاق واسع، أن الحكم الفعال لا يعني تقليص دور الدولة. فمن بين الانتقادات التي يوجهها بعض مهندسي أجندة الإصلاح الليبرالي الجديد أنفسهم لهذه الأجندة كونها فشلت في التفريق بين مختلف أبعاد "الدولة" وفي التمييز بين نطاق الدولة وقوتها.<sup>4</sup> وحتى في الأنماط المحدودة من الحكم، كما تراها المؤسسات المالية الدولية، تعتبر الدولة السريعة الاستجابة التي تضع القيود التنظيمية على الصناعة الخاصة وعلى الخدمات الاجتماعية التي تم تحويلها إلى سلع تجارية، دولة عالية القدرة. وهو ما يعني: التدريب والأجور، والحوافز.

ومن الواضح بشكل متزايد أيضاً، أن رؤية الدولة الحديثة كما تراها إصلاحات الحكم - التي تنطوي على بيروقراطيات فعالة طاهرة اليد ونظم قضائية تخلق ظروفاً لتنافس لا تحده قيود في السوق، وحقوق ملكية شخصية محترمة، وتعاقبات نافذة بقوة - لم توجد على أرض الواقع في أي صورة تاريخية من تطور الرأسمالية.<sup>5</sup> إن أنماط الإصلاح المؤسسي "المخططة" التي تفرض على الدول النامية من أجل دفع التنمية لن تؤدي بالضرورة إلى دفع القطاع الخاص قُدماً، على الأقل لو اتخذنا من التاريخ دليلاً مرشداً. إن مخاطر "أحادية الشركات" المؤسسية<sup>6</sup> تعني أن إصلاحات الحكم يُتوقع أن تصطدم بمشاكل بقدر الإصلاحات الاقتصادية، مع مواجهتها لواقع مؤسسات الدول النامية غير القابل للتحكم فيه.<sup>7</sup>

ومع ذلك، فهناك هجمة متزايدة، ومنسقة، على السوق المحلية، وعلى مؤسسات الدولة، لجعلها أشبه ما يكون بهذا النموذج المطلق. في هذه الدولة والسوق المثاليين، لا نكاد نرى وجوداً للمساواة بين الجنسين. وبدلاً من ذلك يقوم "السوق المجرد" والدولة "المنطقية - القانونية" على فكرة الفرد العاقل، غير المثقل بالمشاكل، حر الاختيار. هذا النموذج لا يناسب

المفروضة على صناعة السياسة المحلية من قبل العولمة الاقتصادية في أماكن أخرى، إعلاناً على نهاية الدولة الاستباقية القادرة على "السيطرة على الأسواق"،<sup>10</sup> فإن قدرة النساء الشاغلن للمناصب العامة على إدخال المساواة بين الجنسين في السياسة الحكومية سوف تقتصر إلى حد بعيد.

على أنه من المبكر جداً أن نتحسر، الآن، على وفاة الدولة. فالتناقضات العديدة لأجندة الليبرالية تدفع إلى إعادة تقييم سياسات إصلاح السوق والدول التي ثبت أنها مدمرة لأمن الأرزاق وللاستقرار الوطني. لقد رفعت المقرطة والعولمة من سقف توقعات المواطن لدور الدولة أيضاً. فهناك توقعات جماهيرية متنامية، في مختلف السياقات، بأن مبادئ المساواة الأوسع، والشفافية والانفتاح، يجب أن تطبق، ليس على التبادلات التجارية فقط، ولكن في كل المؤسسات العامة والخاصة. إن العولمة تعني اتساع السلطان القضائي للنضال القائم على الحقوق، حيث لم يعد مقتصرًا على مستوى الدولة، ولكنه أصبح واضحاً جلياً على المستويات الأعلى والأقل من المستوى الوطني. فمن الممكن الآن لكفاح المرأة من أجل العدالة أن يجد له جمهوراً دولياً من خلال مؤسسات العدالة العالمية، وجمهوراً محلياً جديداً من خلال مؤسسات الحكم المحلي الجديدة. هذه الجهود التي تهدف إلى دفع نفاذ المرأة للموارد وللعدالة يمكن أن تدعم جهود المنادين بالمساواة بين الجنسين على المستويات الوطنية من أجل خلق وإنفاذ تشريعات تقدمية حول حقوق المرأة. استراتيجية تعدد الولايات القضائية هذه أصبحت واضحة اليوم في الجهود المبذولة للتعامل مع العنف الجنسي والمحلي في رواندا، على سبيل المثال.<sup>11</sup>

كانت الأداة المحورية في حماية الحقوق هي الدولة، ويجب أن تبقى كذلك، حتى لو كانت ممارساتها ومؤسساتها تحتاج إلى مقرطة حقيقية حتى تستطيع أن تقدم عدالة بين الجنسين.<sup>12</sup> وحيثما أدت أصولية السوق إلى تقليص شرعية الدولة بوصفها صانع القواعد الوطنية الخاصة بالتزامات وحقوق المواطنين، تقلصت فائدة الدولة بوصفها أهم آلية لدعم التغير الاجتماعي وإنفاذ معايير المساواة بين الجنسين.

وتمثل الدول الهشة، أو المتهاوية، أو التي تمرقها النزاعات، تحدياً هائلاً أمام مشروع تحقيق المساواة بين الجنسين، وهو تحدٍ يتطلب اهتماماً دولياً متزايداً في السنوات القادمة. وحيثما كانت وظائف الدولة الرئيسية، مثل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، تعتمد على منظمات المعونة الإنسانية والدولية، وحيثما كانت عمليات بناء الدولة ودعم السلام خاضعة لخطط

يجذب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المزيد من النساء إلى قوة العمل، ولكن ذلك قد يصاحبه استمرار تقسيم سوق العمل على أساس النوع الاجتماعي. وهو ما يعني أن هناك حاجة إلى سياسات أكثر تحديداً لإيجاد توافق بين النمو والمساواة بين الجنسين: تنظيم اجتماعي لكل أسواق العمل من أجل تقويض كل المعايير الاجتماعية المتحيزة للنوع الاجتماعي وإزالة كل أوجه التمييز المسؤولة عن استمرار التقسيم على أساس النوع الاجتماعي، إلى جانب إزالة القيود الهيكلية المفروضة على قدرة المرأة على الاستفادة من اتساع فرص سوق العمل. وبالمثل، فإن معدلات النمو الأعلى المقترنة بسياسات ضريبية تفرز مستويات أعلى من الدخل الحكومي لا تؤدي بالضرورة إلى استخدام أكثر عدالة بين الجنسين لهذه الموارد. ولضمان وصول الإنفاق الحكومي إلى النساء والفتيات بشكل عادل، واستفادة المرأة من الآليات التي تدفع الأمن الاجتماعي، يجب وضع أهداف لسياسة النوع الاجتماعي وآليات، لضمان توجيه الإنفاق الحكومي إلى هذه المجالات، وتوفير البنية التحتية والخدمات التي تساهم في تقليص وقت عمل المرأة غير المأجور.

إن تأنيث البرلمان الوطني والحكومات المحلية في بعض بقاع العالم، لن يعني بالضرورة استخدام السياسات لمبادرات الميزانية الخاصة بالنوع الاجتماعي، أو غيرها من الآليات، لدفع مصالح المرأة. فاستجابة المرأة التي تشغل منصباً عاماً لقضية المساواة بين الجنسين سوف تخضع لعدد من العوامل تشمل: ما إذا كان وصولها إلى المنصب السياسي يوجب عليها الاستجابة إلى ناخباتها من النساء، وما إذا كانت موارد السياسية تشمل القدرة على ضمان وضع حزبها السياسي للمساواة بين الجنسين على قائمة اهتماماته. وسوف تعتمد فاعلية السياسات بوصفهن مدافعات عن المساواة بين الجنسين، على ما إذا كان من الممكن إصلاح مؤسسات الحكم - الأنظمة القضائية، والمحاسبية، والإدارات التشريعية والحكومية - بحيث تصبح العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين مقياساً لامتنياز أداء الخدمات العامة.

وكما ذهبت الفترات السابقة، فطالما ظلت إصلاحات الاقتصاد والحكم غير أبهة بحماية حقوق الإنسان وغير مسهمة في بناء فرص حقيقية للمشاركة وتعميق الديمقراطية، فسيظل من الصعب إدخال العدالة بين الجنسين، بوصفها مقياساً للأداء، في القطاع الحكومي وهدفاً لهذا القطاع. والواقع أنه لو كانت خصخصة الوظائف الأساسية للدولة في بعض الأماكن، والقيود

## الحواشي:

- Elson 2002. 1
- ILO 2004d; Ruggie 2003.2
- Molyneux 2002.3
- Fukuyama 2004.4
- Upham forthcoming.5
- Evans 2004.6
- Mkandawire 2004.7
- Rodrik 2004.8
- Sen 1999:141.9
- Wade 1990.10
- Goetz and Jenkins 2004:chapters 2, 4.11
- Molyneux and Razavi 2002b.12
- Kandiyoti 2004.13
- Kabeer 2002.14

أملتها أطراف دولية، وحيثما ضعفت حركات المرأة المحلية، تجلى العنت الشديد في بناء إجماع دولي على العدالة بين الجنسين.<sup>13</sup>

وعلى العكس من ذلك، عندما يسعى الناس إلى الحصول على حماية اجتماعية من المؤسسات الاجتماعية التقليدية أو غير الرسمية، نظراً لفشل الدولة في تقديم الخدمات أو في الإشعار بالحس الوطني، تنتعش الإملاءات المحافظة في العلاقات بين الجنسين، أو توجد من عدم. إن تعافي هذه المؤسسات غير الرسمية، وأصالتها في توفير الخدمات التي كانت تقدمها الدولة، وفعاليتها المستمرة في إشعار أعضائها بالكرامة والحس الاجتماعي، كل ذلك يعني أنها يجب أن تقوم بمهمة إعادة بناء التلاحم الاجتماعي في ظروف ما بعد الحرب أو انهيار الدولة. قد يصعب تضمين قضايا المساواة بين الجنسين (أو قضايا المساواة الاجتماعية بشكل أعم) في هذه العمليات، والتي تصطبغ فيها المؤسسات التقليدية بالطابع الأبوي،<sup>14</sup> ولكن ذلك ليس مستحيلاً. وتقدم لنا جنوب أفريقيا نموذجاً لإلزام المؤسسات التقليدية بالمعايير الدستورية الأساسية للمساواة الاجتماعية. وتؤكد حالة جنوب أفريقيا الحاجة إلى الدولة للحفاظ على المساواة بين الجنسين عبر كل مؤسسات المجتمع، وسوف يبقى ذلك تحدياً في سياق الدول الهشة أو المنهارة.

كل هذا يوضح أن مشروعات الحكم الرشيد والمساواة مكلفة - وتتطلب وجود دولة قوية - ولكنها أساسية لبناء دولة آمنة ومجتمع قادر على قبول التنوع والاختلاف. أما صفات الليبرالية الجديدة الخاصة بإصلاح السوق والدولة فتتجاهل قضايا عدم المساواة. على الأمد القصير، قد يُسهّل انعدام المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، سرعة النمو، ولكن على المدى الطويل سوف يؤدي إلى تقويض مساهمة النمو في تقليص الفقر، وإلى تآكل التماسك الاجتماعي، وقد يشجع النشاط السياسي المتطرف وعدم الاستقرار.